سماحة المفتي حسن خالد وكتابه

"موقف الإسلام من الوثنية والنصرانية واليهودية"

مكتب التحرير

صدر حديثاً عن معهد الإنماء العربي في بيروت، قسم الدراسات الإسلامية، كتاب «موقف الإسلام من الوثنية واليهودية والنصرانية» لسماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد.

مجلة «الفكر العربي» اغتنمت فرصة صدور هذا الكتاب لتقيم حواراً مع مؤلّفه حول ما تزخر به صفحاته الثمانماية من معلومات ومواقف.

□ في حياة النبي اعتمد المسلمون على الوحي لتسديد الخطى وحلّ المسائل المعقّدة، وبعد وفاته استندوا الى كتاب الله وسنّة نبيه وإجماع الأئمة. وفي مواجهة التطورات الجديدة، هل يمكن الاستناد إلى قوانين وضعية جديدة في بعض الأمور؟

ـ يفهم من السؤال أن المسلمين الأوائل اعتمدوا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم على كتاب الله وسنّة نبيّه لتصحيح الخطى وحلّ المسائل وبيان الحلال والحرام. كما يفهم أنهم اعتمدوا ذلك أيضاً بعد وفاته، وأضافوا إليهما الإجماع والقياس والاجتهاد عند عدم توفر النص من الكتاب والسنة.

والوحي والسنّة والإجماع والقياس والرأي، كلها تهدف إلى ضمان مصالح الإنسان واستقامة سلوكه وتجنيبه الانحراف إلى ما يضرّه أو يؤذيه عقيدة وسلوكاً.

والقوانين الوضعية هي ظاهرة من ظواهر الاجتهاد، ومحاولة من المحاولات التنظيمية التي قام بها الإنسان في القديم، ويقوم بها في الحديث لمزيد من ضبط تعامل الناس وحفظ حقوق أفرادهم ومجتمعاتهم وصونهم من أن يبغي بعضهم على بعض.

فإذا جدّت لدى المجتمع الإسلامي قضايا لم يعثر في الكتاب والسنّة على نصّ يبيّن حكمها، ولم ينقل فيها إجماع، ولا عمل صحابة أو تابعين، ولم تكن فيها اجتهادات توضح مكانها من أحكام الإسلام، فإنه يمكن وضع أحكام جديدة، أو يمكن الاستناد الى قوانين وضعية جديدة فيها شرط ألّا تكون متصادمة مع روح العقيدة الإسلامية والتشريع الإسلامي.

□ ورد في كتابكم «ص 193»: «حرّم الإسلام صناعة التماثيل ونحتها من الحجارة أو سوى ذلك... سواء كان للعبادة أو للزينة أو إعجاباً بفن الصانع». كيف يفهم هذا في ضوء أنّ فن النحت والتصوير والرسم من أهم الإنجازات الحضارية؟

ـ لا شكّ أن الإسلام يهتم بالإنجازات الحضارية ويوليها ما تستحق من عناية ودعم وتنشيط، ولكن في الحدود التي لا تسيء إلى مفهومه عن الكون والإنسان والحياة، وبالذات إلى عقيدته التي تتوجّه بالإنسان المسلم إلى توحيد الخالق وتنزيهه، وتحفظه من الانحراف عن هذا التوجّه أو أن يداخله ما يشوشّه أو يفسده أو يسيء إليه. وإن فنّ صناعة التماثيل لذوي الحياة والأرواح، فيه الكثير من المضاهاة لصنع الله، وفيه الكثير مما يدخل على صاحبه الإعجاب بالقدرة الذاتية إعجاباً ينسيه حقيقته الى جانب الخالق العلي القدير، فضلاً عن أنه يدخل على نفوس المعجبين والناظرين إليه مثل ذلك أو أكثر وبخاصة إذا كانوا من ضعفاء النفوس. علماً بأن الإنسان القديم سقط في شراك هذا الفن فاتّخذ الكثيرون آلهة من دون الله وضلّوا عن سواء السبيل.

هذا وإن بالإمكان توجيه فنّ النحت والتصوير والرسم الى الأشياء المجرّدة من مشاهد الطبيعة المعبّرة والقيام بها بأهم الإنجازات الحضارية الفائقة...

□ ورد في صفحة 240، «ثبت أن هؤلاء اليهود قد عاشوا في الجزيرة معيشة أهلها فلبسوا لباسهم وتعاهدوا معهم وتزوجوا منهم وتزوج منهم العرب حتى كثر الاندماج فيما بينهم ووصل الى حدّ إزالة الكثير من عوائقه». وفي الصفحة 241 ومع ذلك فقد أقاموا الصلات مع القبائل العربية منهم ولكن بالشكل وفي الحدود التي لا تصل بهم الى حدّ التلاحم معهم. ما المقصود بالقولين؟

ـ يتّضح الجواب من مفهوم العبارتين لدى المقارنة بينهما. فنحن نريد أن نثبت بأن اليهود رغم اندماجهم في الأوساط العربية وعقدهم مختلف الصلات مع أبناء قبائلهم وعشائرهم فقد ظلّوا يحافظون على مقوّماتهم العقدية والعرفية محافظة أبقت لهم مميزاتهم ولم تذبهم فيهم كما كان دأب الكثيرين من أبناء الملل الأخرى...

□ ورد في الصفحة 188-189 ويؤسفنا أن كثيراً من المسلمين في هذا العصر يقعون في خطأ خطير حيث يبيحون زواج بناتهم من شيوعيين أو يزوجون أولادهم من شيوعيات وأمثالهم من الملاحدة الزنادقة والمارقين من الدين... وكان الجدير بهم أن يعلموا بطلان هذا الزواج لتحريم الإسلام له». ما مدى انطباق قولكم هذا مع مضمون ما ورد في القرآن الكريم: سورة البقرة «لا إكراه في الدين، قد تبيّن الرُشد من الغيّ»، وسورة الكهف: «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، وسورة يونس: «ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين».

ـ إنّ الآيات المستشهد بها هي في الحقيقة لرفع سيف الإكراه عن رأس كلّ إنسان، ولتأكيد حرّيته في اختيار العقيدة التي يشاء.. وكل ذلك قبل أن يقع منه الاختيار، فإذا اختار فقد استوجب الالتزام بما آمن به، ويكون وجوب ذلك عليه قد تحقّق برضى منه لا بإكراه كما هو ظاهر الأمر، وذلك بشيء من التدقيق والتحقيق. وإذا

وضح هذا، كان مفروضاً بصاحب العقيدة أن يكون منسجماً في تصرّفه وسلوكه، وألّا يسمح لنفسه الدخول فيما يجعله كالمرأة التي أشار إليها القرآن الكريم بقوله: «ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة أنكاثاً..» سورة النحل: ٩٢.

□ ورد في كتابكم ص 740، حول الإسلام وتعدد الزوجات: سورة النساء «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع.. أو ما ملكت أيمانكم».

أ ـ هل نفهم من هذا أن زواج المتعة وارد في الإسلام؟
ب ـ بما أن الإسلام لم يكن لفترة زمنية محددة، فهل يعني هذا «وما ملكت أيمانكم» أنّ بإمكان أي مسلم الآن أن يكون لديه رقيق؟ ولماذا لم يتّخذ الإسلام موقفاً صارماً من هذا؟

ـ إنّ الآية الواردة في سورة النساء وغيرها من السور مما يحدّد مفهوم الزواج وعدد الزوجات لا نفهم منه مطلقاً أنّ زواج المتعة وارد في الإسلام. وهو ما اتفق عليه علماء أهل السنّة. وجرى عليه عملهم حتى هذا الزمن. وهم يحرّمون الزواج المؤقت تحريماً قاطعاً ومنه زواج المتعة.

لقد كان من أهداف رسالة الإسلام تحرير الإنسان من كل شكل من أشكال العبودية. ولذلك فقد كان توجّه الإسلام في الأصل، إلى تحرير الرقيق واضحاً. فقد جعل من حق كل رقيق المطالبة بالتحرّر من الرقّ عن طريق «المكاتبة» وألزم المالك له بأن يستجيب لمطلبه ان عَلِم فيه خيراً، وألزم المسلمين القادرين بمساعدته بما تيّسر لهم من أموال الزكاة أو مما هو فائض منها معهم. يقول تعالى «والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم» (سورة النور 23).

ومن أجل هذا فإني أعتقد بأنه بعد أن اتجهت الإنسانية المعاصرة في أرقى قوانينها الى تحريم الرقّ قد صار لزاماً علينا الاندفاع في الاتجاه الذي يحقّق توجه الإسلام في تحقيق حرّية الإنسان الشخصية وضمان كرامته. ولا يجوز في أي شكل العودة إلى الوراء بإباحة الاسترقاق من جديد.

والإسلام كما يبدو من الآية واضح في مسلك المشجّع لتحرير الرقّ كما قلنا، ولكّنه لم يتخذ قراراً نهائياً فيه لأنه لم تكن في عصر نزول الوحي ومجيء الإسلام قد توفرت كل المناخات المساعدة لذلك والملائمة له وبخاصة وإن كل الدول المجاورة له كانت تبيح الاسترقاق وتشجّع عليه. ولو أنه اتّخذ هذا القرار لكان مفروضاً عليه الالتزام به، في الوقت الذي لا يلتزم الآخرون بمثله، الأمر الذي يحرج موقفه ويعرّض جماعته للضرر الكبير..

□ تقولون في كتابكم (ص 473): «ولما أنبرى العرب للذود عن حياضهم والدفاع عن كراماتهم وحرّياتهم، اعتبرهم الذين في قلوبهم مرض والظالمون الجائرون، معتدين، وتألبت عليهم الدول الكبرى لتحول بينهم وبين استرجاع أرضهم المغتصبة ليبقوا مشتتين في أرض الله تتقاذفهم الأنظمة وتتلاعب بهم الأهواء... الخ».
ألا تعتقد يا صاحب السماحة أن بعض الأنظمة التي ذكرتها قد لعبت دوراً خبيثاً في هذا المجال وشاركت الدول الكبرى في سياستها وفقاً لمصالح حكامها؟ وهل ترى سماحتكم أن موقف هذه الأنظمة قد تغيّر بالنسبة للقضية الفلسطينية في الوقت الحاضر؟

ـ الجواب عن هذا السؤال واضح ومفهوم من النص، فلا أرى من داع للعودة للإجابة عنه.

□ في كلمتكم عن مجزرة صبرا وشاتيلا (ص 467) تساءلتم: «أي عالم هذا تقع مثل هذه المجازر تحت سمعه وبصره، دون أن يتحرّك تحركاً زاجراً ورادعاً. .».

لقد وضعتم اللوم على غيرنا دون الإشارة إلى العالم الإسلامي، فهل تحرّك هذا العالم الإسلامي بالنسبة إلى هذه المجزرة أو قام بأي عمل مُجدٍ؟ وكيف تفسّرون عدم قيام إحتجاج يذكر، أو على الأقل مظاهرة، حتى في بيروت نفسها؟

ـ اللوم كما هو واضح إلى العالم المتحضّر ومن ضمنه العالم الإسلامي من باب أولى، وإن كان الأولى أن ينصّ عليه بتعبير أصرح. وأما بالنسبة إلى سكان بيروت، فإن الاحتجاجات قد ظهرت منهم وكانت كثيرة يوم ذاك. ولكن اذا لم يصدر منهم ما هو أكثر من ذلك وقد كان مطلوباً، فكلّ من عايشوا تلك الحادثة والظروف المرافقة لها والوضع الأمني العام يعرف مدى الضغط الذي كان الناس في بيروت يعانون منه سواء كان ذلك من العدو أو من قوى الجيش في الداخل ويعرف ما إذا كان بالإمكان القيام بالمظاهرات أو ما هو شبيه بها. وسكان بيروت هم الذين ذاقوا مرّ العذاب والتنكيل من الاجتياح والحصار وغير ذلك.

□ **تقولون (ص 465) إن اسرائيل هي سبب الأزمة في لبنان.**

ألا تعتقد يا صاحب السماحة أنّ بعض الأنظمة العربية قد شاركت فعلاً في تفاعل هذه الأزمة، ولا تزال؟

ـ لا أظن، مع اعترافي الى حدّ بعيد بصحّة ما تقول، أنه يلغي القول بأن إسرائيل تبقى سبباً للأزمة في لبنان، بل وفي الشرق الأوسط بكامله. بل ولعلّها ستكون سبباً لاتجاه الفكر العربي والإسلامي الى الوعي والجدية، وسبباً لاسترجاع النفسيّة العربية الإسلامية إحساسها الصحيح بجدارتها وقدرتها وحقّها، ثم بواجبها بالنضال المنظّم والكفاح الشريف، من خلال التحضير الاجتماعي والسياسي والإداري والعسكري المركّز على أسس أخلاقية ودينية منفتحة لا تزمّت فيها ولا انغلاق.

□ **يراد بالتوراة أسفار موسى، وهي خمسة، وقد ذكرتم مراراً أن التوراة التي بين أيدي اليهود وضعت بشكلها الراهن في زمان متأخر جداً عن موسى، وهذا ما يراه أيضاً بعض النقاد الأوروبيين.**
إذن، كيف نتعامل مع اليهود كـ «أهل كتاب» وكتابهم الذي بين أيديهم ليس كتاباً منزلاً؟ وما هو موقف الإسلام من ذلك؟

ـ إن هذا الواقع الذي عرفناه في الكتاب لم يكن جديداً على الإسلام يوم أذن الله له بالظهور، فقد كان معروفاً أن التوراة ليست هي التوراة المنزلة لأنه قد دخلها الكثير من التحريف. وقد كشف القرآن الكريم في كثير من آياته هذه الحقيقة للمسلمين ولكل من يقرؤونه أو يسمعونه. وقد صحح الكثير من الادعاءات الدينية التي كان يزعمها اليهود وكشف عن كذبهم وطمسهم للحقيقة. والكتاب الذي بين يديك وضعك في هذه الصورة، وأبان لك عن موقف الإسلام من التوراة ومن اليهود. . فآمل منك بعض التأمّل لدى العودة اليه. .

□ **في نهاية بحثكم عن «مواقف الاسلام من اليهودية» قلتم إن كل ما قام اليهود به في القرن الماضي لا يبرر لنا العدوان عليهم إلاّ في حال عدوانهم علينا، فالدفاع عن النفس في مثل هذه الحال جهاد. . الخ».**
حول هذا الموضوع أطرح الأسئلة التالية:

أ ـ في مثل هذه الحالة، من هو المرجع المسؤول في العالم الاسلامي الذي يعلن الجهاد المقدس؟
ب ـ ما هو الموقف الذي يجب ان تتخذه الدول العربية والإسلامية تجاه الدول الكبرى التي تقف إلى جانب إسرائيل؟
ج ـ في العصر الحديث وقع أكثر من عدوان علينا، إضافة إلى الاعتداءات اليومية المتكررة، وكان موقف بعض الأنظمة العربية والإسلامية تخزياً، فما هو موقف أو رأي الدين الإسلامي من هذه الأنظمة؟

ـ يمكن المبادرة إلى الإجابة عن البند الأول من السؤال العاشر، بأن ثمة تقصيراً تقع به الأمة العربية والإسلامية، بادياً في اختلاف أنظمة الدول العربية والإسلامية واختلاف بعضها عن البعض الآخر في توجهه التنظيمي والعقدي مع الاسلام، كما يبدو لدى بعضها في توجهاتها السياسية وأساليبها وخلفياتها. وكل هذا وسواه يكوّن خطراً على مكانة الأمة وقدراتها بصورة عامة، وعلى مصالحها وأهدافها. ولذلك فإن أول ما ينبغي العمل له هو تعزيز كل القدرات والخطوات المؤهلة الى الوحدة أسوة بما فعلته الدول الكبرى المعاصرة. وبخاصة ونحن نستوفي من عناصر هذه الوحدة ما لم تستوفه مجموعة دولية في العالم. ومن هنا فإنا نقول بأن المرجع المسؤول في العالم الاسلامي والعربي حتى الآن لم يكتمل وجوده وإن كان ممثلاً في هذه الفترة بشكل غير فعّال في «منظمة المؤتمر الإسلامي» وفي جامعة الدول العربية. ومع ذلك فهما الجديرتان بدراسة مثل هذا القرار، والمسؤولتان اللتان تملكان إعلان الجهاد المقدّس عندما تريانه واجباً، وتكونان قد استوفتا بصدق العناصر المؤهلة لتنفيذ ذلك بنجاح . .

وبالتالي فإنه يمكن الإجابة عن البند الثاني من السؤال العاشر بأن هذين المرجعين يبقيان هما الحقيقيان بالتعريف بالموقف الذي ينبغي أن نقف تجاه الدول الكبرى المتعاونة مع إسرائيل وهو الموقف الذي لم يعد يحتاج الى كثير من البحث أو التدقيق، بقدر ما يحتاج إلى اجتماع الكلمة وتوحيد العزيمة وتوفير صدق النوايا لدى المسؤولين للعمل على إنجاح أي قرار يتّخذ في هذا السبيل.

وأما البند الثالث من السؤال العاشر فنجيب عليه بأن موقف الدين واضح لكل ذي علم وفكر. ولكن لم يعد هذا هو المطلوب وحده . . إذ ما حيلة هذه المعرفة عند تحققها إذا فقدت الظروف المؤاتية للتنفيذ، أو اعترت أصحابها كل الملابسات القاهرة التي تعوق تحرّكهم للتنفيذ.

إننا في هذا العصر شأن الناس في كل العصور، لا نفتقر الى العلم فقط، بل نفتقر أيضاً إلى الأخلاق، إلى الصفات المكمّلة التي تصنع الرجال، وتخرّج الأبطال وتنشىء الأدوار وتبني الأمم . .

□ قلتم في كتابكم (ص 507) «والنصرانية دين قام على أسس اليهودية ومبادئها وأحكامها وتشريعاتها». فما هي برأيكم الأسس والمبادىء والأحكام والتشريعات اليهودية التي قامت عليها النصرانية استناداً لوضع الأناجيل الأربعة والتوراة وجهاً لوجه؟

ـ لقد قلنا في كتابنا «موقف الإسلام من الوثنية والنصرانية» أنّ عيسى عليه السلام كان رسولاً إلى بني إسرائيل كما هو ثابت في القرآن، أو إلى خراف بني إسرائيل كما هو وارد في الإنجيل. وكان من كلام عيسى عليه السلام «ما جئت لأنقض الناموس بل لأكمل».

ومن الأسس اليهودية التي قامت عليها النصرانية:

١ ـ خصوص رسالة عيسى لبني إسرائيل كخصوص رسالة موسى أيضاً. فهي دين ورسالة مرحلية كما كانت الأديان والرسالات السابقة.

٢ ـ عقيدة التوحيد. فليس في التوراة أي كلام في التثليث وكذلك ليس في الأناجيل أي شيء من ذلك اللهم إلا ما ورد في إنجيل متى. وكل هذا أتت به المجامع.

وأما التشريعات والأحكام اليهودية التي قامت عليها النصرانية فمنها:

أ ـ الختان، حيث ثبت أن عيسى عليه السلام وأتباعه التزموا به كما التزموا بنصوص التوراة وتشريعاتها، ولم يحيدوا عنها.

ب ـ تحريم الخمر وأكل الخنزير وأكل الربا. وهي تشريعات وأحكام التزم بها المسيح عليه السلام وأصحابه وأياً منها جاءت بقرارات متأخرة من المجامع الدينية.

□ في معالجتكم لموضوع، معاملة الإسلام للنصارى، حيث تناولتم بعض الأمثلة والشهادات، منها ما أشار إليه الدكتور أدمون رباط، في مقال له نشر في مجلة «الشراع» العدد 44 سنة 1983/ بيروت، حيث يقول: «يقتضي بادىء ذي بدء تبرئة نظرية الذمة ونظام أهل الذمة في الإسلام من المساوىء التي يوجهها البعض اليها من حين لآخر، وذلك بإعادتها إلى الإطار التاريخي الذي نشأت هذه الفكرة في نظامه»، (ص 777).

فاذا أعدنا هذه النظرية إلى إطارها التاريخي، نعود لمواجهة إشكالات من نوع التي يرويها المقريزي في خططه، فكيف تنظرون إلى ذلك، وكيف تبرؤون هذه النظرية؟

ـ لو رجعت الى الفقرة الأولى الواردة في الصفحة 778 من الكتاب والمنقولة عن الدكتور أدمون رباط لما احتجت الى طرح هذا السؤال وهي التي يقول فيها: «ونظام أهل الذمة لصالح أهل الكتاب أي اليهود والنصارى وذلك بضمان حرّيتهم الدينية وحياتهم الاجتماعية، مقابل أداء ضريبة الجزية، وذلك في زمن كانت الامبراطورية البيزنطية والمملكة الفارسية اعتمدتا المبدأ القاضي بأن تدين الرعية بدين ملوكها، هذا المبدأ الذي اتخذ في أوروبا منذ أوائل القرون الوسطى لغاية الثورة الفرنسية الكبرى شكلاً قاسياً في القاعدة اللاتينية الشهيرة وهي «Crayes egus religio» أي «لكلّ مملكة دينها» مما يتأتى عنه بأنه يقتضي على الشعب بأن يدين بدين مليكه. وبذلك يقتضي على نصارى البلاد العربية ألا يتجاهلوا بأنه بفضل نظام الذمة قد بقيت طوائفهم قائمة لغاية اليوم».

ونحن لم نستشهد بهذا لنعود بالنظرية إلى إطارها التاريخي، بل لنؤكّد سماحة الاسلام ويسره، ولنكشف عنه الكثير من الصفات المعيبة التي ألصقت به ظلماً وعدواناً. على أننا لا نريد أن نبرّىء الاسلام من تشريع اتخذه وهو إحدى هباته الطيّبة للتشريع الإنساني وإحدى بوادره التنظيمية السامية. بل نريد ممن يبغي قراءة الفكر الإسلامي ودراسة تشريعه أن يتطرق إليه بتجرّد ورحابة ودونما سابق خلفية حاقدة أو معادية.

□ في الصفحة 617، تشيرون إلى أن الأناجيل الأربعة «خلت من النصوص التشريعية التي تتناول حياة الفرد والجماعة فتحدد علاقة الإنسان بأخيه الإنسان أباً أو أمّاً أو ابناً أو بنتاً أو زوجة أو أخاً أو أختاً أو غير ذلك،

كما تحدد علاقة الفرد بالجماعة، وعلاقة الفرد بالله، وحقوق الفرد وواجباته وحقوق الجماعة وواجباتها، اللهم في حدود الأسرة وبشكل ضيّق. . . ».

هناك الكثير من الشعوب والحضارات استطاعت، عبر فصلها الدين عن الدولة، من أن تنظِّم حياة وعلاقة الفرد والجماعة، ونجحت الى حد ما. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هناك بعض الدول العربية التي تعتبر أن دين الدولة هو الإسلام، تستند في تشريعاتها الى القوانين الوضعية والمدنية.

١ ـ فهل تعتبرون هذا مأخذاً على المسيحية لخلوّها من التشريعات، رغم أنّ مملكة المسيح عليه السلام ليست من هذا العالم؟ وهل تعتبرون أنّ الدين يجب أن يكون سياسة في الوقت نفسه (كما هو الدين الاسلامي)؟
٢ ـ وما هو رأيكم بالدول العربية التي تعتمد على بعض القوانين المدنية والوضعية في تشريعاتها لتنظيم علاقة الفرد بالجماعة. وهل يشكّل هذا الاعتماد تناقضاً مع شعار دين الدولة هو الإسلام؟

ـ عندما أشرنا إلى ظاهرة خلو النصرانية من التشريعات، كنا نبغي التوجيه مع إثبات أن المسيحية قامت على الأسس اليهودية، وإن الإنجيل جاء مكمّلاً للتوراة، وأن المسيحيين ملزمون بالأخذ بتشريعات التوراة.

وعليه فنحن لم نكن نريد أن نوجّه الفكر لدى القارىء إلى عيب في المسيحية. وإن كنا لا نقرّ السائل بأنّ مملكة المسيح ليست من هذا العالم.

هذا وإن الدين في نظرنا هو ممارسة حياة، وهي لا يمكن أن تخلو من السياسة. وإن كنا ننظر الى السياسة نظرة مختلفة كل الاختلاف عن نظرة علمائها في هذا العصر، أعني نظرة الكذب والاحتيال والمخادعة وغير ذلك.

ثم إن اعتماد بعض الدول العربية على القوانين الوضعية والمدنية أمر غير مرفوض كُلّياً، بل هو مرفوض فقط فيما يتعارض مع النصوص القطعية الواردة في الكتاب والحديث.

□ في جولتكم الفكرية الواسعة، والتي تناولتم فيها، الإسلام والمسيحية وجهاً إلى وجه في لبنان، ليجعل «طريق الحوار والتفاهم بينهما أكثر يسراً وأحسن تعبيراً، وينجح مقاصدها في التعامل والتعاون في مجالات الحياة المتنوعة التي هم ملزمون بخوضها جنباً إلى جنب ويداً بيد. . . » (ص484). كذلك قولكم «على أن المسيحي والمسلم وجدا في لبنان بعمق تاريخي عريق وجهاً إلى وجه. ولعلهما كانا من أسرة واحدة، أو عقيدة واحدة. . . لقد وجدا على كل حال كذلك في كل مكان من ربوع هذا البلد الجميل، وتعاهدا وتساندا لحمل مسؤولياته وأنشآ لأنفسهما في سبيل ذلك دولة يتظلّلان أنظمتها وسلطتها، ويعملان جنباً إلى جنب للإبقاء على سلطانها وهيبتها لتوفر لهما الأمان والطمأنينة والرخاء والعيش الهادى الرغيد» (ص 486).

1 ـ ما هي الحكمة من الحوار؟ أهو تكريس للمواقع المختلفة التي تحول دون بناء وطن موحّد؟ أم هو دعوة لانصهار الجماعات في بوتقة وطنية واحدة؟
2 ـ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن برأيكم أن يتم هذا الانصهار باتجاه المواطنية الصحيحة، وأنتم تكرّسون المواقع المختلفة بأن تمنعوا التزاوج، وتحرّموا المؤاكلة؟
3 ـ إنّ التحدث عن العمق التاريخي العريق والأسرة الواحدة والعقيدة الواحدة، هل يساهم عملياً في تحديد شروط بناء وحدة اجتماعية مستقرّة واعية لأهدافها ومصيرها؟ وكيف تقيّمون خطوة بعض رجالات الدين في

هذا الصدد، ببناء وحدة مجتمعية مستقرّة، رائدهم في ذلك الطرح العلماني (الأب خضر مثلا)؟ خاصة وأنكم رحّبتم بمبادرة كبار البارزين في الصرح البابوي «نحو حوار إسلامي مسيحي» واعتبرتموها خطوة جليلة، فكيف تطرحون الأسس لهذا الحوار؟

ـ الحوار في عرف المفكّرين والعالمين والمربّين هو من الوسائل التي يستعين بها الإنسان للتفاهم مع أخيه الإنسان ليزيل أسباب التباعد والخلاف بينه وبينه. فهو إحدى وسائل التقارب والتواصل، وتخفيف عوامل النزاع والصراع. لأنه عن طريقه يتوصّل إلى كشف الأخطاء الكامنة وراء الخلاف وبيان جهة الحق والصواب والباطل والخطأ فيه.

ولا يفرض في الحوار دوماً التوصّل إلى حلّ النزاع، ولكنه يوصل إذا كان جارياً بين مريدين للخير الى شيء من الخير إذا لم يوصل إلى كثير من الخير. فإنه يوصل على أقلّ التقديرات إلى إزالة الأسباب المؤدّية إلى الخلافات الكبرى والمنازعات التي لا يمكن الإقامة معها على العيش المشترك. والإسلام بفطرته دين سلام وتعارف وتقارب، وقد راعى ذلك في كل تشريعاته التي ألزم بها أتباعه. وهو، مع إباحة الزواج من النصرانية والكتابية على العموم، لم يحرّم الزواج من الكتابيين إلّا لحرصه الأكيد على ضمان الحياة والعيش المطمئنين. وبالأخص وهو يرى في الزواج سكناً وراحة وواحة تفاهم وسلام. وهو ما لا يتحقّق بين زوجين القيّم والقادر فيهما حاقد ودائم المؤاخذة.

ولكن من قال بأنّ تمنّع تزويج بعض الأسر للبعض الآخر كان في الغالب بسبب نزاع وصراع دائم؟ فهذا الوطن العربي على اتّساعه قائم منذ مئات السنين وفيه عائلات أكثر من أن تحصى لا تزاوج بينها ولكن العيش بينها قائم في سلام ووئام. ومن قال إن التزاوج دوماً هو سبب التعايش والتفاهم ومؤشّر على نجاح الحوار، أوليس قد يكون أحياناً سبباً بارزاً للخلاف والنزاع؟

أما المؤاكلة والمشاربة، يا أخي فمن قال إن المسلمين يحرّمونها مع المسيحيين اذا كان ما يؤكل أو يشرب حلالاً طيباً؟

ولكن يا أخي من قال إنّ المواطنية يشترط فيها الانصهار. ومن قال إننا نتطلّع إلى الانصهار، نحن نبغي التقارب ونبغي التعاون ونلجأ إلى الحوار كوسيلة لهما ليتم بيننا عيش هادىء وآمن وسعيد، ولكننا مع ذلك نحرص على مقوّماتنا المحقّة. وأنت لا يسعك إلّا أن تلحّ علينا بذلك، وإلّا فلا سبيل الى التطوّر الى الأحسن والأفضل.

إنّ الخلاف في بعض وجهات النظر، والخلاف في بعض مظاهر السلوك وأساليب العيش، بل والخلاف في المعتقد أيضاً لا يصحّ أن يكون سبباً للنزاع والصراع والحرب. لأنّ من حقّ الانسان أن يعيش في الأمور التي لا تسيء إلى الآخرين كما يحلو له.

هذا وإنّ السعي لإذابة عناصر المجتمع بعضها ببعض، لا يعني لدى أحد من المفكّرين الجادّين إلغاء كل الخلافات مهما كانت، لأن هذه الخلافات قائمة بين الإنسان والإنسان، وبين المجتمع والمجتمع في أسلوب الفكر والبيان، وأسلوب الحركة والعمل وفي كثير من الأمور. . وهو دائم لا سبيل للخروج منه لأنّه ظاهرة جمال العيش والاجتماع، كما يكون هذا التلوّن الكوني علامة جماله وابداع خالقه ومصوّره.

أمّا الطرح العلماني الذي يلجأ إليه بعض مفكّري هذا العصر، فنحن لا نعترض عليه إذا كان المراد منه تحكيم الفكر والعقل والعلم في اختيار الأصلح والأفضل وتبنّي الأحسن والأجدر، أمّا إذا كان يراد منه تجريد بعض المتدينين من تشريعاتهم الدينية فقط لإبعادهم عن أجوائها الروحية التي ثبت صلاحها فهو مرفوض شكلاً وموضوعاً لأنّه انزلاق الى الخطر الاجتماعي وليس سّعياً لما هو خير وأبقى . . .